الشيخ محمد العبدالله متحدثا

رئيس البرلمان الألباني يرد تحية المجلس

تأجيل مقترح تشكيل لجنة تحقيق بشأن تجاوزات توزيع حيازات زراعية بالوفرة وذلك حتى بداية دور الانعقاد المقبل

الموافقة على مقترح إعادة قيد رب الأسرة كمستحق للرعاية السكنية

أبل : الحكومة ترفض المقترح لعدم تحقيقه المساواة بين المواطنين في ظل وجود 110 آلاف طلب إسكاني قائم

الحل لهذه الفئة المتضررة يكمن ضمن معالجة الوزارة الجذرية في إنجاز مشاريعها الاسكانية

النصف : الخبراء الدستوريون في المجلس أكدوا في ردهم على استفساري وجود شبهات دستورية جادة في المقترح

عبدالحميد دشتي

العمير : الحكومة شكلت لجنة تحقيق حول موضوع الوفرة وتقريرها سيسلم إلى المجلس في غضون شهر

الزلزلة يطلب اعطاء الحكومة مهلة لحل موضوع الوفرة

عاشور : وزير النفط شكل لجنة تحقيق وزارية ولو شكلنا لجنة نيابية ممكن يصير

حماد : إذا لم يكن تقرير الوزير شاملاً لتجاوزات هيئة الزراعة راح نشكل لجنة

الحكومة مسؤولة عن تجنيب الدولة الضرر والمحافظة على الامن الغذائي وإعطاء تلك الحيازات لمن يستحقها

الزلزلة : يجب أن نعطي المجال للحكومة خصوصا أن اللجان لا يوجد فيها نصاب ونثق في الوزير العمير

اطمئنان نيابي على النفط

الابراهيم محتدا

بالتوائح ويوقعون على امور لا علم لهم بها، وهذه حصلت مع اكثر من نائب الوزير يوقع ومن الصعب تأشيرته ومن المفترض حسم هذا الموضوع، اذا التوقيع عيني كان بها والا لا يضع الوزير نفسه في حرج.

عبدالحميد دشتي: الوزراء ما يدرون انه اللي قاعد يحاربنا هم من يديرون وزاراتهم لا يريدون الاستقرار، ومن يطلع ساحة الارادة تمشي معاملاتهم، عدم تنفيذ تاشيرات الوزراء يضعهم ويضع النواب في حرج، ولابد من اعادة النظر بهم بالقياديين، فإما ان يلتزموا بتاشيرة الوزراء او يتم اجتثاثهم.

يوسف الزلزلة: من المفترض ان الجهاز الادارة يلتزم بما اقره الوزير عدم الالتزام يثبت هناك خلل، هناك من لديه مشكلة ويريد ان يقول اوقفنا توقيع الوزير.

الوزير محمد العبدالله: هناك مفهوم للتوقيع لا مانع لا يعني الزام الادارة تنفيذ التوقيع، لا مانع تعني سلطة الوزير لا تمانع، ومن الواجب حماية الموظفين من التدخلات، وما يسير الدولة القوانين واللوائح، وتوقيع لا مانع لا يقصد به التنفيذ المباشر.

حمدان العازمي: اتعجب من الوزير العبدالله اذا الوزير مو قد التوقيع لا يوقع، الحادثة اللي حصلت معالي الوزير ومديرة المنطقة وقعا والمديرة ما رضت ونحن نحافظ على المواطنين، محمد العبدالله وغيره من الوزراء اذا مو قد التوقيع لا توقع.

محمد العبدالله: اقدر حرارة الموضوع علي الحمدان، ولو انا مو قد التوقيع لما قبلت تكليف سمو الامير، لا مانع لا يعني على الموظف تنفيذه وجهة الادارة القانونية عليها التأكد من توافر الشروط لا مانع لا يعني سلفا تنفيذ التوقيع.

فيصل الشايع: لا مانع لا يعني التنفيذ مباشرة ومع احترامي لتوقيع الوزير ربما الموظفة اعلم به في بعض الامور خصوصا اذا كان التوقيع مخالف للقرارات.

عبدالله التميمي: نتمنى من خلال مكتب المجلس ايجاد آلية جديدة في عملية التعامل مع المعاملات لأن ذلك يؤثر على حضور اللجان ولا يلام النواب فهم ممثلو الامة.

سعدون حماد: لا داعي لذلك تتلى الفقرة التالية.

وانتقل المجلس الى رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل جنح صحافة.

المقرر يعقوب الصانع: الدعوى جنح صحافة، حكم فيها درجة اولى واستئناف لصالح الشاكي ضد النائب نبيل الفضل وطلب الفضل التمييز وبناء على ذلك، وافقت اللجنة التشريعية على رفع الحصانة وكان الحكم تغريم الفضل على مقالته نشرها في جريدة الوطن 3 آلاف دينار.

الحضور 35
موافقة 34
عدم موافقة 0
امتناع 1
الموافقة على رفع الحصانة.

وانتقل المجلس الى التصويت على التوصيات المتعلقة بالمحافظة على الاماكن التراثية والهوية الكويتية.

الرئيس: في الجلسة الماضية نوقش موضوع المحافظة على الاماكن التراثية وبعد المناقشة قدمت توصيات وتمت تلاوتها في الجلسة ولم يصوت عليها، موافقة، وانتقل المجلس الى تشكيل لجنة تحقيق بشأن تجاوزات شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة.

صالح عاشور: وزير النفط وهو المسؤول عن هيئة الزراعة شكل لجنة تحقيق وزارية وان شكلنا لجنة نيابية ممكن يصير تضارب فلو نعطي مهلة شهر او شهرين حتى تقدم اللجنة تقريرها تشكل لجنة.

الرئيس: يجب ان يوضح الوزير المعني قال ان هناك لجنة تحقيق بخصوص الاراضي، ووجود اللجنة والوزير العمير الذي نثق فيه نعطي المجال للحكومة خصوصا ان اللجان لا يستحق، ونحن نشارك النواب الحرص ولو ترجى اللجنة النيابية حتى يطلعوا على التقرير.

الرئيس: هل هناك طلب محدد بتاجيل النظر في اللجنة.

الوزير العمير: نطلب التأجيل الى دور الانعقاد المقبل.

محمد الهدية: التأجيل الى دور الانعقاد المقبل لماذا حق دام الوزير العمير يقول ان التقرير قبل انتهاء دور الانعقاد، واذا يؤجل الى دور الانعقاد المقبل «يموت».

الرئيس: في النهاية التصويت واذا كان عندك طلب اخ الهدية تفضل قوله.

سعدون حماد: اذا كان تقرير الوزير شامل هناك تجاوزات هيئة الزراعة فاتحة الباب لما يسمى بالمعارضة وعطتهم قسائم ونحن ندقق بالاسماء ونائب معارض حط القسيمة باسم اخيه حتى ان زميلنا ماجد موسى اعترض لان لم يتم اعطاؤه توسعة وعطوا اللي جنبه، ومن اخذ توسعة باسم اخوه طلعه وان لم يكن التقرير شامل راح تشكل لجنة.

خليل عبدالله: الموضوع اكبر من الحيازات الموضوع يتعلق بالامن الغذائي وليس غشمرة.

مبارك الخرينج: نحن اول من تقدم باقتراح تشكيل اللجنة وبناء على مبدأ التعاون سحبنا الطلب، والقضية اكبر كيف يعطي ترخيص بحيازة لثلاثة اشخاص راحت تتذابح ارجوك اخ الوزير حل الموضوع، التأجيل الى بعد دور الانعقاد، لا اخ الرئيس، نرجو من الوزير تحديد الوقت لتقديم التقرير.

عبدالله الطريجي: الوزير شكل لجنة والآن لديه معلومات كافية عن التقرير واتمنى تقديمه في الجلسة المقبلة، وهل يتضمن التقرير اسماء نواب ووزراء وسكرتارية نواب حتى نعرف موضوع الاشاعات.

عبدالحميد دشتي: تجاوزات هيئة الزراعة لا حدود لها، اشخاص طلباتهم مركونة ورفضت وآخرون يوم احد فقط اعطوهم الترخيص.

النائب ماجد موسى: الهيئة العامة للزراعة لديها تجاوزات كثيرة لذلك اتمنى ان تقر هذه اللجنة فالحكومة لا يجوز ان تكون هي الخصم والحكم هناك تجاوزات بالحيازات الزراعية والانشطة البحرية.

النائب محمد طنا: الآن هناك كلام خطير عن اعضاء ماليين وسابقين لمجلس الامة بان هناك مزارع توزع لذلك اتمنى تشكيل لجنة تحقيق.

النائب احمد مطيع: للأسف الرئيس السابق لهيئة الزراعة الفد وطغى بصلاحياته هناك من مربي لاغنام قدم شكوى بوجود وباء «البروسلا» والهيئة خلال شهرين لم ترد عليه وهو واسرته تضرروا من هذا التأخير وهناك اعضاء واخوان اعضاء اخذوا قسائم زراعية دون وجه حق.

النائب عدنان عبدالصمد: طالما ان هناك جديدا بالموضوع لماذا لا نعطي الدكتور العمير الفرصة للتحقيق بهذه التجاوزات خاصة ان هناك لغطا كبيرا يثار بالمجتمع عن تجاوزات بالحيازات الزراعية واخشى ان تكون لجنة التحقيق البرلمانية سبب في عرقلة عمل التحقيق الحكومي لماذا لا تترك لجنة التحقيق الحكومة تستكمل تحقيقها وتقدم تقريرها ثم نتخذ نحن اجراءنا.

وزير النفط د.علي العمير: التحقيق اللي وصلنا مرفق فيه 2400 ورقة كل ما يتعلق بحيازات الامن الغذائي ولا يمكن مراجعة التحقيق الذي اجرته ادارة الفتوى والتحقيق وبالفعل التحقيق اثبت وجود مخالفات وما ذكره الاخ عضو مجلس الامة عن توزيع ارض زراعية عن 3 اشخاص في موقع واحد ونحن بدورنا نؤكد انه ليس فقط المواطن او المزارع هو المتضرر من هذا الخلل او التجاوزات فالدولة متضررة ايضا فنحن لم نعد نستطيع الوصول لـ«الارباقة» التقطية بسبب الحيازات الزراعية، ونحن نعد ان نتعاون حكومة ومجلس لنعيد الهيئة لاهدافها.

الرئيس الغانم: لحسم الموضوع ساصوت ابتداءً عن تأجيل تشكيل لجنة التحقيق لحين تسليم التقرير الحكومي للمجلس.

النائب مبارك الخرينج «نظام»: انا اثرت موضوع الثلاث اشخاص الذين منحوا نفس الارض واتمنى من الوزير حل مشكلتهم حتى لا تحدث امور لا تحمد عقباها.

النائب عبدالحميد دشتي «نظام»: ليس هناك مانع من معالجة القضية وارجاء التصويت على تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية.

النائب ماجد موسى «نظام»: 254 قسيمة زراعية فيها مخالفة حسب ما ورد بالتقرير الحكومي الذي اطلعنا على جزء منه وهذا امر خطير لذلك اطلب اما تشكيل لجنة تحقيق الى او احالة الامر الى لجنة المرافق وهناك اراضي نقطية تم التنازل عنها لاغراض الرعاية السكنية لكنها وزعت كمزارع.

النائب عدنان عبد الصمد: لا قولها بصراحة بعض اللجان لا تؤدي اغراضها وتشهد مجاملة بعض الاعضاء لبعض والحقيقة ان